المخزون النفطي بعد تشكيل النفط الوطنية (الحلقة الثانية)

## قانون شركة النفط الوطنية في العراق



إبراهيم بحر العلوم

□تمتعت شركة النفط الوطنية بقدرات متميزة في بدايات تأسيسها بفعل استقلاليتهالنسيية عن.

□ كان حل النفط الوطنية ضحية رغية التسلط على ثروات البلد وتوجيهها بإدارة مركزية سقيمة بغض النظر عما سيؤول من خراب. □ الإنتكاسة المريعة التي واجهها القطاع النفطي تتمثل في دمج شركة النفط الوطنية العراقية بمركز وزارة النفط عام 1987.

□خسرت الصناعة الاستخراجية في العراق أحد أكبر مقوماتها للتطوير بسبب قرار الدمج، في وقت كانت الشركات الوطنية في بلدان أخرى منطلقة يكل عنفوانها لبناء قطاع الطاقة برعاية حكومية.

□عادل عبد المهدي حال إقرار القانون (قد يُقتل القانون او يُحمد او تعطله التعليمات، كما حصل مع قوانين كثيرة.. لكن إقرار القانون بحد ذاته، رغم بعض الملاحظات، هو نقلة تاريخية ونوعية مهمة سياسية وإقتصادية واجتماعية ومفاهيمية).

> بعدعام 1968 توسعت عمليات الاستكشاف من قبل أجهزة شبركية الشفط التوطشية وبالاستعانة بشركات عالمية وخاصة من الاتحاد السوفياتي سابقاً وفرنسا، وتوسعت بعد تأميم حصص شبركات النفط العالمية في حزيران/ يونيو 1972 التي تزامنت مع الطفرة التي أحدثَّتها أسعار النفط في السوق الدولية بسبب حرب تشرين الأول/ اكتوبر 1973 وكان هناك ثمة بُعد سياسي ضمن التوجهات الجديدة لقدادات النظام السابق لبلورة استراتيجية جاءت ضمن مقررات المؤتمر القطري الثامن للحزب التي أشارت إلى " أنه من الضروري جدا إجراء مسبح عام ودقيق لإحتياطياتنا وهذا ت تطلب أستخدام جهد فني وتقنى وطنى وأجنبي واسع النطأق". ووضعت السلطة أولويات السياسة الاستكشافية في المنطقة الوسطى أولاً ثم الحنويية فالشمالية. ويغض النظر عن الدوافع السياسية وراء السعى لتفعيل حركة ر. الاستكشاف، فقد شكلت فترة الاستثمار الوطنى علامة فارقة فى تأريخ الاستكشافات النفطية تحسب لشركة النفط الوطنية، وقامت بعمل مسح زلزالي شمل قرابة 200000كم طولا من الخطوط الزلزالية أي يمثل

وفي مدة زمنية قياسية ارتفع معدل نمو المخزون النفطي بحوالي ملياري طن سنويا خلالً سبيعنيات القرن الماضي، وانخفض إلى معدلات 1.5 مليار طن سنويا خلال الثمانينات بفعل تأثيرات الحرب العراقية الإيرانية، وانحسر كلياً خلال التُسْعِينيات من القرن الماضي بسبب حرب الخليج الأولى. وقد . وصل المخزون النقطي التراكمي في نهاية الثمانينات الى حوالي 60.34مليار طن. واستناداً الى تقرير نشياطات الشيركة في التشعينيات فإنّ فعالياتً الاستكشاف بشقيها الأجنبي والوطني أثمر باكتشاف 97 حُقلاً نفطياً و6 حقول غازية. وتم تقسيمها الى 6 حقول عُمٰلاقة جداً و22 حقّلاً عملاقاً و 51 حقلاً مختلفة الإحجام ر متوسطة وصغيرة حسب التصنيف العالمي. والجدير بالذكر أن الجهد تركز بالدرجة الأساس نحو الجنوب والوسط

عشرة أضعاف الجهد الأجنبي

في هذا المحال.

أما المنطقة الشمالية فكان نصيبها ضئيلاً جداً في مرحلة الاستثمار الوطني وهذا ما عكس

عدم التوجه لتفعيل حركة

اما الاحتياطي النفطي فقد ارتفع من 34 مليار برميل الى 101 مليار برميل بفعل الاستثمار الوطني. في حين بلغ المخزون النفطى حدود 34.00 بليون مليار أي حوّالي 447 مليار برميل. وأن حركة الاستكشاف بالجهد

سياسية النظام السابق نحو

1990أسفرت عن نتائج كبيرة

الوطيني في المدة ما بين -1968 ليست فقط بالزبادة الأحمالية التوزيع الجغرافي له. فت

عدد من المنشات التحويلية كمصفى البصرة ووحدات إنتاج

الاستكشاف في المناطق وتطويرها بالتعاون مع بعض الشركات الاجنبية لتطوير بعض الشيمالية.

للإحتياطي التنفطي بل في اكتشاف الحقول النفطية العملاقة والكبيرة في أربع محافظات حديدة كميسان وذي قار وبغداد وواسط حيث زاد المضرون الشفطي حوالي 100 مليار برميل وإحتياطات حوالى المحافظات لم تكنّ مدرّجة ضمن المناطق المعروفة بخزينها (بعد عام 1968 اعتمد العراق بشكل أساس سياسة الاستثمار المباشير من خلال قيام شيركة النفط الوطنية العراقية ومؤسسات وزارة النفط الأخرى

بتنفيذ مشاريع تطوير الحقول والمنشات السطحية اللازمة للإنستساج والخسزن والسنسقل والتصديس، وذلك من خلال اتفاقدات التعاون الاقتصادي مع عدد من الدول كان في مقدمتها الاتحاد السوفياتي وعدد من دول أوروبا الشبرقية أنذاك وعقود مقاولة على أساس تسليم المفتاح إلى مشاريع محددة المعالم لا يُترتب عليها أية حصص في النفط وتم تذلك تطوير حقول الرمعلة الشمالي ونهرعمر واللحيس وخباز وغَيرها، كما تم تنفيذ أنابيب التصدير إلى تركيا وعبر السعودية والميناء العميق على الخليج العربي، فضلاً عن

الغاز السائل وغيرها). إنتكاسة الصناعة النفطية منذ قرارات التأميم في اعوام 1972-1975 ورث العراق سعات انتاجية من الشيركات النفطية الاحنبية تقارب 2.9 مليون ب/ي موزعة على الشكل التالي: شركةً نفط البصرة BPC = 1.6 مليون ب/ي شيركة نفط العراق = IPC

1.2مليون ب/ي وشركة نفط الموصل MPC = 0.1 مليون واستمر الجهد الوطني

السيبعينات بالحفاظ عليها

الحقول ليصل معدل الإنتاج السنوي الى حوالي 3.7 مليو برميل يومياً في 1979 بالغّا ذروته في صيف ذلك العام. وسرعان ما خسر العراق بالتتابع جزءأ منها حيث واجه قطاع النفط عدة إنتكاسات متعاقبة تركت أثأرها بشكل سلئى غلى محمل أدائه منه الحرب العراقية الايرانية -1980 1988 والستى كانت قادرة على تحجيم الطاقة الإنتاجية للعراق، وإنتكست الصناعة النفطية مرة آخرى إبان حرب الخليج الأولى عقب غزو النظام السابق للكويت في أب 1990. وكانت من أقوى الأنتكاسات، حيث أعقبها الحصار الاقتصادي الذي أدي الى استخدام الأساليب غير الصحيحة في الإنتاج وحقن الفوائض وعدم اتباع الطرق السليمة في الإدارة المكمنية

حتى عام 1996 حينما بدأت الامم المتحدة في تنفيذ برنامج النفط مقابل النفذاء حتى عام 2003 وما رافقته من محاولات لزيادة الإنتاج في ظل عدم توفر المستلزمات من أجهزة ومعدات. وبذلك خسر العراق طاقات إنتاجية إضافية فضلاً عن تُسجيل أكبر عملية فساد في تأريخ الأمم المتحدة تحت خيماً هذا البرنامج الذي أسس لإغاثة الشعب العراقي، واستُخد الخاصة المستقلة عن ميزانية كوسطأة سياسية استثمرها الدولة). النظام السابق لتثبيت دعائم اذن كان هناك تحد أمام حكمه، فكانت الطاقة الإنتاجية

قىد تىقىلىمىت الى جىوالى 2.7

مليون برميل يوميأ عقب حرب

الخُليج الثانية في تيسان 2003.

النفط الوطنية .. نهاية مريعة

ورثت النفط الوطنية سعات

برميل يومياً.

إنتاجية تقدر بحوالي 2,9مليون برميل يوميا متمركزة في كركوك والبصرة، ونجحت النفط الوطنية في إدامة هذه السعات الإنتاجية وتطوير حقول مكتشنفة في مناطق أخرى وأضافت ما لآيقل عن مليون برميل يومياً كسعة اضافية لتصل ذروتها الى 3.7مليون برميل يومياً في 1979 وكانت الشركة في طور إعداد خطط إنتاجية تصل الي 5مليون

والمالية للعراق. لا شبك أن هذا القرار أفقد النفط الوطنية بكارة أستقلالتها وأصبح القرار السياسي هو سيد المحوقف، وهدا مسًا نحل باستقلاليتها كونها شركة تتمتع بالشخصية المعنوية ولهأ -----استقلالها المالي والاداري وتعمل ضمن معايير الربح والخسارة. بينما يناقش البعض أنَّ قراراً كهَّذا من شَئانه أن يسهم في تذليل العقيات المالية والإدارية أمام الشركة ويدفع بها إلى الأمام. قد يكون لهذا الرأي بعض الصحة وله تأثيرات مرحلية ولكن له المردودات السلسة الكثري في أن تصبح الشركة أداة سيأسية بند الحاكم لتحقيق مصالح ليست

الأولوية في تسبهيلات دوائر الدولية سعداً عن الروتين الحكومي، فتمتعت بإستثناءات و إعفاءات من العديد من الأنظمة

الاستمرار لأصبحت إحدى المعالم

الاقتصادية للبلد. تمتعت شركة النفط الوطنية سقدرات متميزة في بدايات تأسيسها بفعل استقلاليتها عن وزارة النفط، يقول الوزير الأسبق عصام الجلبي (أما وزارة النفط التي سدأت كقسم في وزارة الاقتصاد، فقد تم استحداثها عام 1960 وكانت مسؤولياتها هي إدارة نشاطات التصفية والتوزيع دُاخَلياً من جهة، وتمثيل العراق فى تعامله ومفاوضاته مع الشَّبركات الأحنيية ذات الامتيار من جهة أخرى، في حين بقيت شبركة النفط الوطنية العراقية تدبر عمليات الاستخراج من اكتشاف وحفر وتطوير وتصدير وتسويق منذ عام 1968 وألحقّ نها منشات الشاركات المُـــؤممــة في الأعــوام 1972و 1973و 1975 ). وليعل من أهم مقومات نجاح النفط الوطنية هو استقلالية مجلس إداراتها وامتلاكها الاستقلالية المالية والإدارية، (كان يدير شركة النفط الوطنية مجلس إدارة مستقل ولها قانونها الخاص وميزانيتها

الحكومات يتطلب أنجاح التجربة دعم حكومي إستثنائي وسياقات عمل مميزة من جهة، ومن جهة أخرى كأنت الجهات الحكومية تتفهم شروط النجاح من خلال منح الشركة الاستقلالية فى العمل ولو ليس بشكله المطلوب. وحتى الدوائر التابعة للنفط الوطنية كانت تتمتع بهذه الاستقلالية، قُمثلا المدرية العامة للاستكشاف كان لها استقلالها الفنى وارتباطها الإداري والمالي بهيكل شبركة النفط الوطنية INOC وتعززت تلك الاستقلالية بشكل أوسع فيما بعد في إعادة هيكلة النشاط الاستكشافي لتنَّفيذ المهام المناطة بها. بعدًّ انتهاء عملنات التأميم، كان قرار محلِّس قبادة الثورة (اللنحل) في 1975 بِتشْكيل لجِنَّةٌ بِرُئاسِة نَائِثُ رئيس الجمهورية صدام حسين، تتولى متابعة شوون النفط من اتفاقيات اقتصادية وفنية وتجارية واتفاقيات قروض ومساعدات مالية واتفاقيات مع مؤسسات الدولة المتعلقة بالعلاقات الإقتصادية والنفطية

كان عمر شركة النفط الوطنية منذ تفعيل تأسيسها في 1967 ومروراً بنفترات التأمّيم من 1975-1975 وإنتهاءً ببداية الحرب الإيرانية- العراقية في 1980 بمكن عدّها الفترة الذّهبية لشركة النفط الوطنية، وكان حصادها متميزاً سواء في زيادة الاحتياطات النفطية أم في إدامة الطاقات الإنتاجية وزيادتها، أو بالمساهمة في تنفيذ المشاريع الإستراتيجية لريادة طاقات النقل والتخزين والتصدير، وأيضاً في تميّز كوادرها البشرية العاملة ببرآمج التدريب والتطوير وفي أنظمة الحوافز وبرامج السكن.... جلُّ هذه الليزات ترسخت في بنية الشركة لتصبيح علامة فارقة في القطاع النفطى، كان يمكن لو قيض لها

شُركة نفط العراق وشركة نفطُ البصرة في أعوام 1975-1972 سناقات إدارية متطورة وبنية محاسيية وفنية مماثلة لما تمتلكه الشركات الخاصة الناجحة في عالم النفط، ذلك الإرث ساهم في الإسراع باكتساب الأطر الإدارية وألمحاسبية والفنية السليمة للنفط الوطندة كشركة لها استقلالتها الإدارية والمالية. كانت بعثات وزارة النفط للطلبة المتميزين لاستكمالهم الدراسات في بريطانيا تشكل الرافد الأساس في تنمية الموارد البشرية في القطاع النفطي، كانت الشركة قادرة على التخطيط والتنفيذ المباشر للمشاريع الحاكمة في زيادة العوائد والإيرادات بفعل الدعم الحكومي لنتشاطاتها ومنحها

ورثت النفط الوطنية بعد تأميم



عادل عبد المهدى

بالضرورة في اتساق مع مصالح

البلد والتروة النفطية... لقد كان

لحجم التدخل الحكومي المناشر

وغير المباشر في شيؤون الشركة

سبب في فقدان استقلاليتها،

وواجهت الشركة تقليصا

للمرونات التي كانت تتمتع بها

فى تأمين رأس المال وتوفير

مستلزمات الميزانيات التشغيلية

والاستثمارية الى واقع آخر

تحكمه أطر مركزية وبيروقراطية

جامدة. إنّ مراجعة لقرارات

مجلس قيادة الثورة (المنحل)

تكشف عن حجم التدخلات

المباشيرة في شيؤون الشيركة، لكن

مساحة التدخل السياسي ذهبت

أبعد من ذلك، وتم إصدار قرار

بفك ارتباط شركة تسويق النفط

من النفط الوطنية، كما جاء في

قرار 911 لمجلس قيادة الثورة

(المنحل) في جلسته المنعقدة

أرتباط المؤسسة العامة لتسويق

ونقل النفط والمنتوجات النفطية

المشكلة بموجب قانون تنظيم

وزارة النفطرقم 101 لسنة

1976 المعدل من وزارة النفط –

شركة النفط الوطنية

العراقيية وترتبط مباشرة

برئاسة المتابعة لشؤون النفط

وتسنفيذ الاتفاقيات وتسمى

(المؤسسة العامة لتسويق

الإنتكاسة الأخرى التي واجهها

القطاع النفطى كانت إنتكاسة لا

بقل تأثيرها عن حجم التدمير

الذي أصباب المنشبات في أثناء

الحروب المتعاقبة في الحرب

الإسرانية العراقية أو حرب

الخليج الأولى والثانية، وتتمثل

في دمع شركة النفط الوطنية

الغراقية بمركز وزارة النفط، كان

ذلك قرار مجلس قيادة الثورة

(المنحل) رقم (267) تسنة 1987

ضمن عملية ترشيق جهاز

الدولة، وفيه استحدثت شركتا

الدوت، و\_\_ نفط الشمال NOC والجنوب

SOC لإنتاج النفط وشركة

الاستكشافات النفطية OEC

في نيسان من عام 1987 تم دمج

شركة النفط الوطنية العراقية مع

وزارة النفط اثناء تولى الأستاذ

الجلبي وزارة النفط وبأمر من

صدام تحسين، وأصبحت الوزارة

المشغل المباشر في الصناعة

فضلاً عن منظم لها. وهذه

الانتكاسة شلت مفاصل العمل في

الصناعة الاستخراجية طوال

السنوات الماضية. إنّ قرار حل

شركة النفط الوطنية لايقل

ضرراً على مستقّبل الصناعة

النفطية من آثار الحروب عليها،

إن النظام الصدامي أجهز على

المشروع وهو في بتاكورة نموه

وتطوره فأصاب بنيته التحتية

بالكسباح. كان حل النفط الوطنية

ضحية رغبة التسلط على ثروات

البلد وتوجيهها بإدارة مركزية

سقيمة بغض النظر عما سيؤول

اليه الأمر، جاء الأجهاز على

الوليد الوطني في الوقت الذي

أخذت الدول النفطية الأخرى

تدفع بشركاتها الوطنية لتحتل

موقّعها المتميز في إدارة القطاع

لقد خسرت الصناعة

الاستخراجية في العراق أحد

أكبر مقوماتها للتطوير بسبب

قــرار الــدمج، في وقَّتُّ كــانتُّ

الشركات الوطنية في بلدان

أخرى منطلقة بكل عثفوانها

لبناء قطاع الطاقة، لتصبح فيما

بعد العنوان البارز

المنات باديات بالدانهم. لقد

تعمد النظآم السابق إدخال

القطاع الاستخراجي، الذي

استنصشق توا أجواء

الاستقلالية المحدودة في نهاية

الستينيات والسبعيثات، في

نفصق العتمة الإدارية المظلمة

حيث مركزية التخطيط والتنفيذ وغياب أستقلالية القرار وتبعية

المصالح وتضارب الصلاحيات

وتنذبن الموارد والستدخل

السياسي المباشر في نشاطات

إنّ الصناعة الاستخراحية من

الصناعات المعقدة التي تحتاج

الى مناخات منفتحة من أحل

النمو، لقد أضاع النظام البعثي

بقراره العبثى عصارة جهود

وفعاليات الشركة.

النَّفطي استخراجاً وتُحويلاً.

لتمارس التحري والتنقيب.

عقدين من العمل كان يمكن أن يفضي الى خلق صناعة نفطية متكامَّلة كما نراها في أرامكو وادنوك وأخرين، بينما أفضى قرار حل الشركة إلى خسارة ذات أوجه متعددة، فقد خسر العراق، ما أكتسبته الشركة الفتية من خبرة تولدت لدى كوادرها طوال عقدين من العمل، وأخرى بما اكتسبته الشبركة التي ولدت من رحم خيرات الشركات الأحنبية

في فترة ما قبل التأميم. نعم لقد أضاع النظام السابق بوصلة القطاع النفطى لعقود قادمة ليس بسبب حروبة العبثية فحسب، بل لقراراته التي عبثت بمستقبل أهم قطاع في البلد. قوأعد اللعبة

في المحصلة، بعد ان كان العراق: أوّل بلد عربي منتج للنفط عام 1927ومن أوآئل حـــكــومــات المنطقة في تشكيل (وزارة النفط) عام 1959 ومن مــؤسـسي أول منظمة للدول المصدرة للنفط .1960

وأول المبادرين في المنطقة لتحديد امتيازات الشركات الأجنبية في 1961وأول بلد يؤسس لشركة النفط الوطنية عَّام 1964 وقَّام العراق بِتَأْمَيُّم

الصناعة النفطية عام -1972 يصبح أول بلد في المنطقة يجهز حكامه على مشيروع شركة النفط الوطنية عام 1987.

المفارقة أن يبقى العراق هو البلد الوحيد في المنطقة الذي لا يمتلك قطاعه النفطى هذة المظلة الوطنية....لقد فقد العراق الكثير من الفرص في القطاع النفطي تستن ستاسات الأنظمة والحكام، بينما الأخرون استمروا في رعاية مشروعهم الوطني فأسسوا عمالقة النفطفي

## وماذا بعد التغيير؟ جرت محاولات عديدة لاعادة

النظر في اللهيكل التنظيم للقطاع النَّفطي إبتداءً من 2003 [ وحتى 2018 كأنت محاولات جادة تعكس الرغبة الملحة لدى المسؤولين الذين تصدوا لقيادة القطآع النفطي طوال الخمسة عشر عاماً، ولم تفلح المحاولات يستن الخلافات السياسية بتشريع قوانين لتنظيم القطاء النفطي ما عدا المحاولة الأخيرة التى نجح فيها مجلس النواب في تشريع قانون شركة النفط الوطنية العراقية بتأريخ 5 اذار .2018

ولعلى لا أبالغ إن قلت بأنَّ الأول من كانُّون الْثانِّيُّ عام 1961 سجل انعطافة في مسأر الثروة النفطية التي تمثلَّت باصدارٌ قانون 80 الذي حُددت بموجيه مناطق الاستثمار للشركات الاجنبية، وأنِّ الخـــامس من آذار 2018 سُنشكل منعطفاً جديداً في مضمون إدارة الثروة النفطعا وأسلوب توزيع إيراداتها بما تضمنته مواد القانون.

إن مشروع إحياء النفط الوطنية لُنس ولُّندُ الْلحَظة بل بنطلق من رؤية أستراتيجية للنهوض القطاع النفطى من جديد، إنها محاولة لنفض غبار العقود الماضية التي خيمت على الصناعة النفطية يسبب تهور الحكام وفشل الأنظمة في مشروع التنمية الوطنية واستثمار موارد

يبقى الأمل قائماً ونحن ودعنا عام 2018 عام بشرى تشريع القانون، أن يحمل البنا العام الحالي بشرى تفعيل الشركة في ظل القانون المشرع، أو كما ذكر السيد عادل عبد المهدي في إحدى مِقالاته حال إقرار القانون "قد يُقتل القانون أو يُجمد او تعطله التعليمات، كما حصل مع قوانين

لكنُّ إقرار القانون بحد ذاته، رغم بعضُ الملاحظاتُ، هـو نـقــُــةُ تاريخية ونوعية مهمة سياسية وإقتصادية واجتماعية ومفاهيمية".

في الحلـــقة القادمة سببتم استعراض الجهود المبذولة في الأعوام الثلاثة بعد التغيير 2006-2003 في احساء شركة النفط الوطنية.

## ويؤكد في ذات الوقت بان أهم حلقة تربوية تعليمية من حلقات التطور البيني المجتمعي والاقتصادي قد رسبت بشكل مفجع ، وهذا الأمر ينسحب على مختلف المواقع الآخرى ، ومن يفكر بضرورات النهوض ووقف الفشل المستمر يواجه بكثير من عوامل التصدى والتخويف. من المدهش رغم الانتكاسات الاقتصادية ، والضعف المفرط بالخدمات ، واللامبالاة في الوضع المجتمعي وتسيد العشائر أو على الاقل معظمها على فواصل اجتماعية مهمة بسبب انفلات السلاح والمؤيد من بعض ااف السلطة .. نقول من المدهش لم تجرى مراجعة جادة للاسباب وعناصر العلاج . نحن نعرف الاسباب ، ومعظمها كيان السلطة المشوهة المبنية على المحاصصات الطائفية والعشارية الانتهازية الطماعة ، ولكن السلطة هي التي لاتريد أن تعرف وتستمر بعدم المعرفة ، لكونها مبنية على الخطأ وتريد الاستمرار بذلك . وإلا ألا تعرف هذه السلطة ووزارتا التربية والتعليم العالى والمحافظات ايضا ، بان المدارس الاهلية المدنية والدينية هي أحدى أهم اسباب الفشل الدراسي ، في تلك المدارس الكثير ممن ينجحون بسبب ليست له علاقة بالنجاح والعلم وما يتصل بهما . إن الكثير من هذه المدارس تستعمل الرموز الدينية التي اشغلت العالم الاسلامي والانساني بعلومها ، ولكن في هذه المدارس لاشيء ينطبق على الاسم . يتحدثون في وسائل الاعلام ، عن الخلافات ووجهات النظر في توزيع هيكلية السلطة ، لكنهم يتجنبون عمدا أو

المجتمع وتقاطع الخطوط

بينما يمسك العالم ، بكل عنصر ابداع ونمو وتطور ، نحن مع الاسف

نعود الى الخلف ونمسك بما يضعف ذاكرتنا والدولة وروابط المجتمع ، فقد إشيعت ثقافات ليست لها علاقة بالعلم والمعرفة والتربية والروابط المجتمعية التي عرف بها العراق. لقد أصبحت العشيرة ، مركز استقطاب سيأسى ، وصار الاختلاف على ابسط القضايا عنصرا للالغاء بالسلاح دون احترام للدولة والقضاء والشرائع السماوية ، ومن

المؤسف نجد المعالجات والمناشدات الدينية لاتخلو من تلطيف الاجواء،

ولاتساعد على رفض السلوك العشائري الذي اصبح فوق القانوق والدولة والعلاقات الانسانية . لقد اصبح الابتزار المالي ، عبر صناعة

المشاكل والاعتداءات ، أحد وسائل العشائر ، وهذا السلوك لم تعرفه

عشائر العراق سابقاً، وإنما نما وتطور بسبب الوضع السياسي القائم،

الذي يعتمد في كثير من الحالات الى استمالة المجموعات العشائرية في

المسالك الانتخابية ، والجميع يعرف إن الكثير من فواصل المجتمع

تمارس اساليب انتهازية بغية الوصول لاهداف ليست مشروعة

ولاشرعية بالمفاهيم الدينية العادلة . وليس ببعيد أزمة رسوب طلبة الثالث

المتوسط المفجعة والمخزية ، عن هذا التقاطع المفجع الذي قام بين نظام

الدولة وقوانينها ، وبين السلوك اللامنضيط احتماعيا وعشائريا ، فهذا

الرسوب يعبر بشكل مؤكد عن رسوب السلطة في معالجة الازمات ،

بسبب سطحية التحليل ، عن الاسباب التي اوصلت العراق لهذا الوضع المهلك ، وعندما يهلك النظام التربوي ، ويصبح رهينة المحاصصات الطائفية ، يعنى ذلك هلاك أهم مقومات البناء والتقدم والحضارة . لقد بقى رغما على بعض العقول المشلولة ، التاريخ العراقي العظيم الذي كتبه اوائل التكوين البشري وظل يتراكم ويعطي الانسانية الكثير من المعارف ، ولو كان الأمر في بعض هؤلاء لتصحرت البلاد والناس . إن التقاطعات داخل المجتمع ، وشيوع السلوك اللامنضبط للكثير من الناس وفي مقدمتهم الشباب ، والاحجام عن المدارس وعدم الرغبة في الدراسة ، وكذلك التسيب من المدارس وعدم السؤال عن المتسيبين من قبل المدرسة ، يؤشر الخلل الفاضح بعدم الاهتمام بالعلوم التربوية والمعرفية ، ولوكان أحد منكم يقف أمام المدارس المتوسطة للفتيات لشاهد الكثير من الشباب المراهقين المسيبين ، فلا العائلة تعلمهم الاداب ولا السلطة تتخذ الاجراءات الكفيلة بعدم انتشار مثل هذا السلوك

نحن مع الاسف نقترب من تقاطع الخطوط ، بين المجتمع والسلطة من جهة ، وبين المجتمع والعلاقات الرصينة التي تعلمناها في الصغر من العائلة والمضيف والمدينة والمدرسة.

لايكف أن يؤشر رجل الدين الخلل ورغم اهمية ذلك ، لكن علية أن يؤكد بان التسيب العشائري وفي المدينة هدم لبناء الدولة وتقزيم للقيم الانسانيا والاخلاقية ، والسلطة التي لاتعدل المعوج فهي سلطة فاشلة بالتأكيد.

حاسم مراد

## وينقلبَ إلى أهله مسروراً

لو أدرك قدرة الدولة بحسب لوفيفر على اختزال الزمن باختزال الخلافات الموروثة والثارات القديمة، وإعادة إنتاجها بتحويلها إلى تكرارات دائرية في صيغ دائرية، بأنْ تفرضَ الدولة نفسها على الكل بلا تمييز بسبب العشيرة أو الانتماء الحزبي، بل باعتبارها المركز الستقر النهائي للمجتمع والفضاء القومي الصالح لاحتواء الجدل الجيو-سياسيّ، كاستجابة جمالية إلى الحق والمشروعية. لو أدرك ما كتبه اقتصادي مغمور يُدعى أرثر لافر، أنَّ التخفيضات الضريبية سوف تزيد عائدات الصرائب لأنَّها تُحفِّز النمو! هذا الاقتصادي الذي اشتهر في سبعينات القرن العشرين بمنحنى لافر، الذي يشرح نظريته في العلاقةً بين الضغط الضريبي ومداخيل ميزانية الدولة، وأثرهما في تحفيز الاستثمار. ريغان الرئيس الأربعين للولايات المتحدة، حين كانَّ حاكماً لولاية كاليفورنيا الثالث والثلاثين (1975.1967 ) اقتنع ببساطة وحذاقة فكرة الاقتصادي لافر، فاعتنقها برنامجاً انتخابياً، فقام بتحرير الاقتراح 13 هي وثيقة دستورية لولاية كاليفورنيا، تم التصويت عليها في استفتاء عامَّ سنة 1978تقضي بتخقيف الاقتطاعات الضريبية العَّقارية في الولاية. وقام ريغان بضَمُّه لافر إلى حملته الانتخابية وعينه مستشاراً للسياسات الاقتصادية (1989.1981). لماذا برغب المستثمرون الأجانب وأثرياء العالم الشرقي باستثمار أموالهم في دبي وبقية الإمارات العربية المتحدة؟ لماذا يحجم الستثمرون الأجانب والعالم الشرقى عن استثمار أموالهم لدينا؟ لماذا يشهد سوق العقارات ركوداً منذ 2014 لو افترضنا أنَّ رسم المليونين دينار التي يدفعها مشتري العقار هي غالباً ما تكون أكثر من الضريبة التي يدفّعها بائع العقار، سنجد أنِّ سوق العقار بعد هذا العقار قد تباطَّأت، أو أنُّ الأهالي قد استغنوا عن دائرة التسجيل العقاري بحيل قانونية أو غير قانونية حتى، فالحاجة أمُّ الاختراع. ريغان لسنة 1980 وسياسة حققت له المعجزات، وأعيد انتخاب ريغان لمرتين، لأنَّ الفكرة الاقتصادية حصلت على رَواج سياسي، رغم أنَّ أكثر من اثنا عشر عضواً من أعضاء حكومته اتُّهمواً وأدينوا بانتهاكات قانونية خطيرة! وتأكُّدت الأوساط السياسية المعارضة أنَّ أيُّ اتِّهام يُوجُّه إلى ريغان لن يلصقَ به مهما كان حقيقياً وصادقاً! لو أدركُ لاذا ربط هيغل بين السياسة والجغرافية بمقولته الجيو- سياسة! لو أنجزَ مطار دهوك، الذي توقف العمل فيه منذ 2012 سيَيْضفي طابعاً جمالياً على السياسة المحليَّة، ويزداد اعتزاز المواطن بهويته الكردية، واعتزازه بمدينته كفضاء ثقافي! لكن الأولى من المطار هو إنشاء طريق أوتوبان بين أربيل ودهوك خال من المنحنيات الضيقة والارتفاعات المفاجئة وتحويل تقاطعات إلى جسور! لو استعاد بعض عقارات الدولة المتنازع عليها بين بعض الأثرياء الذين حولوا الأراضي التي كانت في خرائط البلدية إلى قصور فارهة مُسيَّجة بجدران كونكريتية عالية تُذكَّر بقصور صدام! لو قدُّم مشروع قانون إلى البرلمان لحماية المناطق الخضراء من مدراء البلديات؟ لو اشتغلت الحكومة على زيادة مساحة المناطق الخضراء في المدن! لو تمُّ تفعيل شرط البلدية على كل مواطن أنْ يزرعَ شلاث أشجار أمام بيته أو محلِّه أو مشروعه أو عيادته! لو أجبرً المستثمرين على بيع جزء من الشقق إلى ذوي الدخل المحدود وخاصةً موظفو وزارة التربيَّة، الشريحة الأكثر إهمالاً ونسياناً من الحكومات

لو أجبر المدارس الأهلية بشرط تعيين الأوائل من كليات التربية بمعدل مدرِّس أو اثنين لكلِّ مدرسة! لو أوقفُ استيراد الخادمات البيض والسود والملونات! لو أوقف استيراد المنتجات الزراعية ولو لسنة واحدة لدعم فئة الفلاحين!



